Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

جلسة عامة مع الأمين العام للأمم المتحدة

الجزء الرفيع المستوى

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- في افتتاح الحدث الرفيع المستوى، أشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى أن الأونكتاد تأسس في جنيف منذ أكثر من 60 عاماً لتجسيد مبادئ الأمم المتحدة في البلدان النامية التي تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وشددت على أن مهمة الأونكتاد لا تزال تتسم بالأهمية في الوقت الذي يواجه فيه العالم حالة من عدم اليقين في مجال التجارة وارتفاع مستويات الدين والتشرذم المتزايد. وتولّى الأونكتاد، في إطار الاضطلاع بدوره، تقديم الدعم لبناء تلك القدرة على التنبؤ التي تهيئ الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار والازدهار بتظافر الاستثمار الطويل الأجل والتحول الهيكلي الحقيقي والتنمية. وكمثال على ذلك، ذكرت أن الأونكتاد ساهم مساهمةً كبيرةً في مبادرة فريق الاستجابة للأزمات العالمية، التي أُطلقت في آذار/مارس 2022 برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة، والتي حددت مواطن الضعف المنهجية قبل أن تصبح جزءاً من الأخبار التي تتصدر الصفحات الأولى.

2- وذكر الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته أمام الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، أن التنمية تتطلب عملاً مدروساً وينبغي أن تحقق العدالة للعالم النامي من أجل التجارة ومن خلال التجارة. ومع ذلك، أشار إلى أن التجارة وحدها لا تكفي. فالتجارة تتطلب أيضاً مؤسسات تضع السياسات والقواعد وتتيح تكافؤ الفرص، كما تتطلب تمويلات واستثمارات وتكنولوجيا يمكن أن تساعد جميع البلدان على المشاركة والازدهار والوفاء بواجب خدمة شعوبها. وأشار إلى الإنجازات العديدة التي حققها الأونكتاد على مدى عقود من الزمن والتي ساعدت في توجيه النظام التجاري العالمي نحو العدالة. واستشهد بعدد من الأمثلة، بينها إنشاء فئة أقل البلدان نمواً، واعتماد مبادئ وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأشار كذلك إلى العمل الجاري لسد الثغرات في النظام التجاري العالمي واقتراح حلول ملموسة، كما أشار إلى الدعوات المستمرة منذ فترة طويلة من أجل إصلاح الهيكل المالي الدولي. ومع ذلك، لا تزال البلدان النامية تعامَل بطريقة غير منصفة، حيث تواجه بعض أقل البلدان نمواً تعريفات باهظة تصل إلى 40 في المئة، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 1 في المئة من تدفقات التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، أكد على أربعة مجالات ذات أولوية للعمل.

الرجاء إعادة الاستعمال

3- أولاً، دعا إلى إقامة نظام تجاري واستثماري عالمي عادل، يرتكز على ميثاق المستقبل، ويمكن أن يدعم النمو المرتكز على التصدير، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وإصلاح منظمة التجارة العالمية. وينبغي مساعدة الاقتصادات النامية على التخلص من الاعتماد على السلع الأساسية والاستفادة من النمو الهائل في الخدمات.

4- ثانياً، هناك حاجة إلى إصلاح هيكل التمويل من أجل التنمية في عالم حيث يعيش 3,4 بلايين شخص في بلدان تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفق على الصحة أو التعليم. وأكد كذلك على توافق الآراء الذي تُوصِّل إليه في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي عُقد في إشبيلية ودعا إلى اتخاذ إجراءات لإتاحة المزيد من التمويل للبلدان النامية، ومضاعفة قوة الإقراض لدى مصارف التنمية المتعددة الأطراف ثلاث مرات، والاستفادة من التمويل الخاص وتخفيف أعباء الدين.

5- ثالثاً، أكد على أهمية التكنولوجيا وتعميم الخدمات والتكنولوجيا الرقمية، وحث الوفود على المضي قدماً في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي لسد الفجوات الرقمية والتحقق من أن التكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل، متاحة لجميع البلدان وليس للقلة الغنية فقط.

6- وأخيراً، لفت الأمين العام للأمم المتحدة الانتباه إلى ضرورة المواءمة بين أهداف التجارة والمناخ وشجع البلدان على دمج استراتيجيات التجارة في الخطط الوطنية للمناخ وتعبئة 1,3 تريليون دولار سنوياً لتمويل المناخ لصالح البلدان النامية بحلول عام 2035. وأشار إلى الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي الذي أنشأه والذي يهدف إلى ضمان استفادة المجتمعات المحلية من استخراج الموارد.

7- وأدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات: ممثل بيرو، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثلة الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

8- سلط المتكلم الأول الضوء على أن الأزمة العالمية الحالية المتعددة الأبعاد، والتي تتسم بالتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ والفجوات التكنولوجية، قد عمّقت التفاوتات وحدّت من فرص الحصول على التمويل. وأكد أن هذه التحديات تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية. ويضطلع الأونكتاد بدور محوري في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل السياسات والتعاون التقني والحوار المتعدد الأطراف باتباع نهج موجّه نحو التنمية. ودعا باسم مجموعته الإقليمية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان تمويل عادل وقابل للتنبؤ به وغير مشروط، وحذّر من الأشكال الجديدة للسياسات الحمائية التي تُمارَس تحت ستار السياسات المناخية. وشدد على أن الأونكتاد ينبغي أن يظل منبراً أساسياً لتناول المسائل التقنية والسياسية يشجع التحول الهيكلي والتنمية القائمة على التصنيع المستدام والحد من الفقر والاندماج المنصف لجميع البلدان في الاقتصاد العالمي.

9- وأكدت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى أن هناك حاجة في الوقت الراهن، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعددية الأطراف والحوار المفتوح والبناء. وأعربت عن التزام مجموعتها الإقليمية الراسخ بدعم تعددية الأطراف الفعالة ونظام دولي فعال يكون قائماً على القواعد وتقع الأمم المتحدة في صميمه، وبالوقوف إلى جانب الأونكتاد في إنجاز مهمة بناء الجسور، مع الحرص في نفس الوقت على دعم مبادرة الإصلاح التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. وأشارت كذلك إلى أن مجموعتها الإقليمية تساهم من خلال مبادرة البوابة العالمية في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع اتفاق باريس وعمل وكالات الأمم المتحدة.

10- وأفاد ممثل مجموعة إقليمية أخرى بأن التجارة تعمل بمثابة محرك قوي للتنمية والحد من الفقر والازدهار المشـــترك، حيث إن زيادة بدولار واحد في التجارة تعني زيادة قدرها 1,44 دولار في الناتج المحلي الإجمالي. ودعا بالنيابة عن مجموعته الإقليمية إلى إعادة تنشـيط النظام التجاري المتعدد الأطراف بعد الانتهاء من إصـلاح منظمة التجارة العالمية بحيث يكون أداةً تخدم صـالح الجميع وتحظى بالدعم من قبل أونكتاد يعمل بآليات ديناميكية وحديثة.

11- وأكد المتكلم الأخير أن الأونكتاد لا يزال يمثل أحد المنتديات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وشـدّد على أهمية التجارة المتعددة الأطراف التي تحقق الإنصـاف وتكون خالية من التمييز ومفتوحة للجميع. وأشـار إلى أن التكامل الإقليمي داخل مجموعته الإقليمية يسـهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع التجارة ومواجهة الصدمات الخارجية وتعزيز التعاون. كما أكد على ضرورة الاسـتخدام الحصـيف للموارد الوطنية والحفاظ على البيئة. وأعرب عن أمله في أن تسـهم نتائج الدورة السـادسـة عشـرة للمؤتمر إسـهاماً كبيراً في تعزيز دور الأونكتاد بوصـفه منبراً لتحليلات الخبراء وتبادل الآراء المثمر، فضـلاً عن تنفيذ برامج ومبادرات محددة يمكن أن تعمل بمثابة أداة حفازة للتعاون العالمي.